

بيان جمهورية مصر العربية  
أمام منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية  
نيويورك، 23 مايو 2017

السيد الرئيس،

بدايةً، أتقدم إليكم بالتهنئة على إدارتكم الممتازة للاجتماع، كما أتوجه بالشكر إلى سعادة سفير جنوب أفريقيا وسعادة سفير بلجيكا على إدارتهما الحكيمة للمفاوضات التي أدت إلى اعتماد خلاصات المنتدى. هذا، ويؤيد وفد مصر ما جاء ببيان ومداخلات وفد الاكوادور بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ووفد أوغندا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، واسمحوا لي أن أضيف النقاط التالية.

السيد الرئيس،

تمثل جهودنا لتوفير التمويل اللازم للتنمية الاختبار الحقيقي لمدى جدیتنا في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030، ورغم التطورات السلبية التي يشهدها الاقتصاد العالمي حالياً، إلا أنه لا بديل عن تحقيق الطفرة التنموية اللازمة من خلال التعاون الدولي وتعبئة الموارد الوطنية، فضلاً عن المساهمة الرئيسية للقطاع الخاص. وبالمثل، فإن تنمية البنية التحتية ودعم الابتكار تعد من ضمن أولويات جهود توفير وسائل التنفيذ اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهي أساسية في حفز النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، ويشمل ذلك تنمية الطاقة النظيفة والمتجددة، وتسخير إمكانيات التصنيع والابتكار.

تمثل كذلك المساعدات الإنمائية الرسمية مصدراً هاماً ورئيسياً لتمويل جهود الدول الأقل نمواً وخاصةً الأفريقية منها في تعزيز قدراتها التمويلية، كما يجب أن تمثل احتياجات الدول متوسطة الدخل موقفاً رئيسياً في جهود تمويل التنمية، ويجب كذلك ألا يترك الركب خلفه الدول ذات الأوضاع الخاصة، ومنها الشعوب والدول الخاضعة للاحتلال.

السيد الرئيس،

بينما أحرزنا تقدماً ملموساً باعتماد الخلاصات الحكومية خلال أعمال هذه الدورة من المنتدى، إلا أن محتوى هذه الوثيقة رغم شموله لكافة مجالات العمل السبع لأجندة أديس أبابا لم يرتقي بنا إلى المستوى المأمول من أجل توفير الدعم اللازم للقضاء على الفقر، بل ولن يتم القضاء عليه بحلول عام 2030 بهذا المستوى من الالتزام، ما يحتم علينا مضاعفة الجهود بدءاً من العام القادم.

شكراً